



منظمة
العمل
الدولية



Education International
Internationale de l'Éducation
Internacional de la Educación
Bildungsinternationale



UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

رسالة مشتركة بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين 5 تشرين الأول/أكتوبر 2008

اليوم هو اليوم العالمي للمعلمين، يوم نعتز فيه بالدور الأساسي الذي يضطلع به المعلمون إذ يزودون الأطفال والشباب وال كبار بالتعليم السديد السليم. ولكن بسهد في بلدان كثيرة نقص حاد في أعداد المعلمين، حيث يقدر بمليونين عدد الوظائف الجديدة اللازمة، وبـ 18 مليونا عدد المعلمين الإضافيين اللازمين علي نطاق العالم، إذا أريد تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. وهذا يتطلب في بعض البلدان زيادة القوى العاملة في ميدان التعليم بنسبة 280 بالمائة لا بل ثمة حاجة إلي عدد أكبر من المعلمين، إذا أريد ضمان الأداء الوافي للتعليم الثانوي والعالي والتقني والمهني وغير النظامي. وستكون هذه الأعداد أكبر إذا أريد لجميع المعلمين أن يكونوا مؤهلين تمام التأهيل وعلى النحو المناسب لتدريس المواد علي المستويات التي يدرسون فيها. وحتى لو أصبح عدد المعلمين كافيا بوجه الإجمال، فسيظل محتملا أن تشكو المناطق النائية والمحرومة في العالم من مشكلات مستمرة من حيث حشد المعلمين واستبقاؤهم. ويمثل هذا النقص في عدد المعلمين المؤهلين إحدى العقبات الكبرى التي تعترض تحقيق أهداف التعليم للجميع.

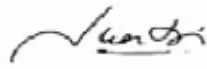
ثم إن مهنة التعليم تواجه تحديا آخر هو توفير التعليم الجيد، من أجل تلبية الطلاب الجديدة التي يأتي بها القرن الحادي والعشرون. فهذه المهنة تتأثر بصورة متزايدة بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية؛ وبقضايا التنمية المستدامة، والحد من الفقر وما يتصل بهذه المهمة من مسائل توفير العمل اللائق للجميع؛ وبقضايا مكافحة وباء الإيدز/السيدا والعنف في إطار المدرسة. ولما كانت النساء يشكلن أغلبية القوة العاملة في مرحلة التعليم الابتدائي، ويتأثرن بهذه القضايا فائق التأثير، فقد أصبح وقع هذه المشكلات عليهن مضاعف التعقيد فيتوجب من ثم أن تكون قضايا الجنسين مركزية في نشدان الحلول. يضاف إلي ذلك أن التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولا سيما تعميم التعليم الابتدائي، يقود إلي تنوع متزايد في جمهور المدارس، مع ما ينطوي عليه هذا التنوع من انعكاسات علي التعليم والمعلمين.

وفي حين يواجه المعلمون هذه التحديات العظيمة، كثيراً ما يشعرون ببخس تقييمهم، وعدم الكفاية في مساندتهم، وسوء تجهيزهم مهنيًا لمواجهة واقع البيئات التي يعملون فيها بمختلف جوانبه. فزيادة التوظيف، وتدريب المعلمين تمام التدريب المناسب، والأهداف الأفضل في نشرهم وإدارتهم، وإعطائهم مرتبات وحوافز لا تقل عما يعطى غيرهم في المهنة التي تتطلب مؤهلات مماثلة، وتحسين ظروف عملهم ومستوى معيشتهم، وتوفير الدعم المهني المستمر لهم مع إتاحة فرص الترفي في المسار المهني، كل ذلك أمور حاسمة فيما يتعلق بمواجهة التحديات الجديدة. وتتضمن توصية عام 1966 المشتركة بين الأيلو واليونسكو الخاصة بأوضاع المدرسين، وتوصية اليونسكو الخاصة بأوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي لعام 1997، إرشادا كاملا بشأن السياسات الخاصة بالمعلمين، وبشأن حقوقهم ومسؤولياتهم. إن هاتين التوصيتين هما الأساس الذي يوجه السياسات والممارسات الوطنية الاستشرافية في سبيل تكوين قوة عاملة مهنية للتعليم في القرن الحادي والعشرين.

ويجب في السياسات الوطنية المتعلقة بالمعلمين أن تكون متسقة مع الأطر العالمية والإقليمية، وأن تساعد على ضمان الجودة، وتحدد مؤشرات مرجعية لضمان المزيد من التنسيق بالنظر إلى تزايد هجرة المعلمين وحرارتهم على المستوى الدولي، وتسهم في تحسين أوضاع المعلمين وظروف عملهم. ويجب في هذه السياسات أيضاً أن تكون منسجمة مع خطط أوسع للحد من الفقر ومع السياسات التربوية. ومن الأهمية بمكان إرساء السياسات الخاصة بالمعلمين، في السياق الوطني كما في السياق الدولي، على أساس مكين من البيانات ومعرفة الواقع، لكي يسهل حشد ما يكفي من القوى العاملة الفعالة واستبقاء هذه القوى. ويجب فيها أن تراعي نتائج البحوث وتداعياتها على جميع المستويات، وأن تراعي أيضاً القدرات الوطنية المالية والإدارية والإمكانات الاقتصادية. وفي كثير من أنظمة التعليم الوطنية الممولة دون الكفاية، يكون من العوامل المساعدة الوفاء بالمؤشر المرجعي لتسعينات القرن الماضي وهو البلوغ بالاستثمار في مجال التربية إلى نسبة 6% من الناتج الإجمالي المحلي. كما يلزم في هذا المجال إعطاء أولوية للخطط والسياسات، وتمويلها بما فيه الكفاية، وجعلها مرنة بحيث تلبى الاحتياجات المتطورة. مثلاً: إذا كان النموذج المعتمد على التعليم العالي التقليدي ليس من شأنه الإمداد في الوقت المناسب بالعدد الكافي من المعلمين، فلا بأس في هذه الحالة أن يؤخذ بنهوج جديدة مبتكرة في إعداد المعلمين، دون تفويض أسس الجودة.

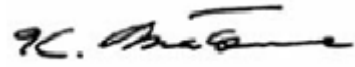
ومن الأمور الحاسمة أن يكون الحوار الاجتماعي جارياً، طيلة عملية إعداد السياسة، بين الجهات المعنية، بمن فيها صانعو السياسة، والمعلمون، ومنظمات المعلمين. ذلك أن الحوار الاجتماعي يساعد على تكوين توافق آراء وطني وتملك وطني تجاه تنفيذ السياسات المتعلقة بالمعلمين تنفيذاً أجدى. وهذا الموضوع تناولته التوصية المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو وتوصية اليونسكو. وتبذل في الوقت الحاضر جهود كثيرة لكي تُبنى عند المعنيين الرئيسيين القدرة على المشاركة في إعداد السياسة التربوية، ولكن يلزم زيادة العمل على بناء القدرات.

ونحن في هذا اليوم العالمي للمعلمين نحتفي بالمعلمين في كل أرجاء العالم، في جميع البلدان والمدن والقرى. ونؤكد ضرورة أن يُضمن لدور المعلمين في تحقيق جودة التعليم للجميع أن يكون موضحاً مع انعكاساته في السياسات التي تتوخى تشجيع قوة عاملة تعليمية متحمسة وفعالة، تتمتع بالتقدير. وإننا لنشكر المعلمين في يومهم العالمي هذا، ونؤكد: ما أهم المعلمين!.



خوان سومافيا

المدير العام لمنظمة العمل الدولية



كويشيرو ماتسورا

المدير العام لليونسكو



أن م. فينيم

المديرة التنفيذية لليونيسيف



كمال درويش

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



ثولاس نكسيزي

رئيس الاتحاد الدولي للمعلمين